

Distr.  
LIMITED

TD/B/50/L.5/Add.6  
16 October 2003

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخمسون

جنيف، ٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

### مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الخمسين

المعقودة في قصر الأمم

من ٦ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

المقرر: السيد فرانسوا ليحيه (فرنسا)

المتكلمون:

جمهورية تنزانيا المتحدة  
فنزويلا  
المكسيك  
صندوق النقد الدولي  
الاتحاد الأفريقي  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

النرويج  
نيبال  
الجزائر  
بنغلاديش  
بيلاروس  
كندا  
كوبا

#### ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وُترسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الأربعاء ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8108, Fax. No. 907 0056, Tel.No. 907 5656/1066

## استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

(تابع)

١- تكلم ممثل النرويج فقال إن من عظيم الأهمية في عالم يتزايد عولمة وجود تماسك منطقي في وضع السياسة العامة والتنسيق بين العمليات اليومية بين منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأونكتاد، ومؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ومطلوب أيضاً بذل جهود مشتركة من قِبَل هذه المؤسسات ومعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة الثنائية بغية توجيه أنشطة التعاون الإنمائي على نحو نشط في اتجاه تعزيز التجارة والاستثمار وتنمية القطاع الخاص. وخلال السنتين الماضيتين زادت النرويج ما تقدمه من مساعدة تقنية تتصل بالتجارة، وسوف تظل من المساهمين الرئيسيين في مجال المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في الأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية.

٢- أما التحدي المهم الذي يواجه برنامج عمل الدوحة فهو تمكين البلدان النامية من الاستفادة استفادة كاملة من مجموعة قواعد عالمية مشتركة. فتجتمع بين البلدان كافة مصلحة مشتركة في نجاح برنامج عمل الدوحة، بينما كانت حصيلة كانكون السلبية حصيلة مؤسفة. ولا تزال النرويج ملتزمة بإعادة المفاوضات إلى مسارها السليم وترى أنه ينبغي بذل الجهود لمعالجة الحاجات والتحديات الخاصة التي تواجه البلدان النامية.

٣- وينبغي للمساعدة التقنية التي تقدم إلى البلدان النامية أن تتجاوز الدعم التقليدي لتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وينبغي لها أن تشمل الهياكل الأساسية وبناء المؤسسات وإعانة البلدان النامية في مواجهة صعوبات التكيف الممكنة وتكاليها. أما المساعدة التقنية وبناء القدرات الهادفة والشاملة فيمكن تقديمها لا من قِبَل منظمة التجارة العالمية وحدها بل أيضاً من منظمات تجارية وإنمائية أخرى، لا سيما الأونكتاد ومركز التجارة الدولية، وذلك باتباع نهج منسق ومتكامل. ويمكن للأونكتاد أن يعمل كميسر لإدماج البلدان النامية إدماجاً أكمل في نظام التجارة الدولي. ويمكنه أن يساعد في التوصل إلى توافق في الآراء حول إعادة برنامج عمل الدوحة إلى مساره السليم ويمكنه أيضاً أن يقوم بدور بناء في مساعدة البلدان النامية على المشاركة مشاركة أكمل في المفاوضات التجارية العالمية. وتقع على كاهل الأونكتاد مسؤولية خاصة في مجال تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً.

٤- أكد ممثل نيبال أن التجارة والتنمية تُعتبران ركيزتين من الركائز الهامة للتقدم والإنصاف والازدهار بوجه عام. وقد كان القصد من اجتماع كانكون بعث النشاط في برنامج عمل الدوحة، ولكنه انتهى إلى نكسة. ولذلك يتعين بذل جهود جماعية للسير قُدماً بالعملية. وينبغي لتعددية الأطراف أن تكون العنصر الأساسي في نظام التجارة الدولي لأنها تشجع عدم التمييز، والقدرة التنافسية، وإمكانية الإنصاف، ولا يوجد بديل عن التعددية أفضل منها. وبات الترابط حتمياً في القرن الحادي والعشرين، ومن شأن اتباع نهج متوازن وشامل أن يؤدي إلى نتيجة تعود بالنفع على الجميع. أما المبدأ الذي ينبغي أن تهتدي به المفاوضات التجارية فهو المبدأ القائل بعدم اعتبار التجارة مجرد ذاتها الهدف بل وسيلة من وسائل التقدم والازدهار. وتعتبر الثقة المتبادلة وبناء الجسور عنصراً هاماً من عناصر إعادة إطلاق المفاوضات بحسن نية.

٥- وكانت نيبال وكمبوديا أول المنضمين إلى منظمة التجارة العالمية من أقل البلدان نمواً. وقد كانت عملية انضمام نيبال إلى تلك المنظمة عملية شاقة ومعقدة استغرقت ثماني سنوات، أما اعتماد المبادئ التوجيهية لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ لتيسير وتسريع انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية فقد كان عاملاً مساعداً. غير أنه من الممكن تحسين هذه المبادئ التوجيهية بطرق مثل وضع مجموعة إجراءات انضمام ترتبط بإطار زمني لأقل البلدان نمواً، وتحديد فترة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ إنشاء الفرقة العاملة أو ثلاثة اجتماعات كحد أقصى من اجتماعات الفرقة العاملة على أن يُختار منهما الذي يسبق الآخر، وتحديد فترة تكيف معقولة تستند إلى معايير موضوعية لأقل البلدان نمواً طالبة الانضمام بالتعهد تقوم هذه البلدان في أثنائها بالالتزامات تتناسب وقدرتها كما تتناسب وما تتلقاه من مساعدة تقنية وبناء للقدرات في أثناء عملية الانضمام. ومن شأن العضوية في منظمة التجارة العالمية أن تجعل نيبال في نهاية المطاف أقدر على التنافس كما تساعدها هذه العضوية على توسيع نطاق التجارة ومن ثم تعزيز نوعية الحياة لشعبها. وشكر أمانة الأونكتاد لما قدمته من دعم طوال عملية انضمام نيبال.

٦- وتكلم ممثل الجزائر فأعرب عن أسفه لنكسة كانكون. وقال إن الصعوبات التي واجهها المؤتمر الوزاري كانت قد طفت على السطح للمرة الأولى في أثناء العملية التحضيرية في جنيف، ولكن البلدان المتقدمة لم تضمن إحراز تقدم بشأن القضايا التي تم وتقلق البلدان النامية بالذات، وفقاً لما نص عليه إعلان الدوحة الوزاري. وبعد مرور سنتين على إعلان الدوحة شُلت المفاوضات، لا سيما بشأن الزراعة وقضايا سنغافورة. وكان يمكن لنكسة كانكون أن تؤدي إلى عواقب أشد، أي إلى أزمة في ثقة البلدان النامية بقدرة النظام التجاري المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية على إزالة أوجه التفاوت التجارية الراسخة، وإلى رد فعل ضد البلدان المتقدمة التي لم تتمكن من إنهاء الاتجاهات الحمائية. وكانت كانكون فرصة فوتتها منظمة التجارة العالمية إذ كان بوسعها أن تظهر في تلك المناسبة التزامها الصادق بالتنمية وتصحيح أوجه التفاوت في التجارة الدولية، ولولا ذلك لكان من الممكن الآن احترام الموعد النهائي للانتهاء من المفاوضات. وينبغي بذل الجهود لإعادة المفاوضات إلى مسارها

السليم وفقاً لنص إعلان الدوحة الوزاري وروحه. وأخيراً يُذكر أن عملية الانضمام إلى منظمة التجارة تفرض طلبات مفرطة على البلدان النامية طالبة الانضمام. وينبغي تبسيط إجراءات الانضمام، على نحو يضع في الاعتبار القدرات الحقيقية للبلدان المنضمة، لا سيما أقل البلدان نمواً.

٧- تكلم ممثل بنغلاديش فاعتر بحصيلة كانكون نكسة، ولكنه قال إن جولات المفاوضات في الماضي شهدت تجارب مماثلة، وإنه متفائل إزاء المستقبل. وقال بوجود التمسك بمبدأ تعددية الأطراف، لا سيما في ضوء المنافسة غير المسبوقة في الصفقات التجارية الثنائية والإقليمية التي تعتبر أقل كثيراً من حيث المستوى من التجارة المتعددة الأطراف الأكثر حرية. وقد ركز برنامج عمل الدوحة على البعد الإنمائي لتعددية الأطراف. والتزمت أقل البلدان نمواً التزاماً كاملاً بالنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على أساس القواعد، وشاركت في منظمة التجارة العالمية بناء على تفاهم يقول بتوفير مرونة كافية، تشمل المرونة في دخول الأسواق، لتلك البلدان كي تعزز الأهداف الإنمائية. وناءت أقل البلدان نمواً بعبء ثقيل هو تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية بدون أن يرافق ذلك منافع لها، وظلت المسألة مسألة ما إذا كان النظام المتعدد الأطراف يساهم فعلاً في التخفيف من حدة الفقر في أقل البلدان نمواً.

٨- وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى دخول الأسواق بإعفاء جمركي وبإعفاء من نظام الحصص لمنتجاتها الزراعية ومنتجاتها وخدماتها غير الزراعية. وقد قدمت بلدان عديدة أفضليات، ولكن هذه الأفضليات بحاجة إلى تحسين من حيث قواعد المنشأ، وإزالة الحواجز غير التعريفية، وتجنب استخدام الضمانات وتدابير الطوارئ. وينبغي للأونكتاد أن يكتف جهوده في مجال تحليل هذه المسائل. أما ضعف الأفضليات بسبب التحرير التدريجي من التعرفة الجمركية للدولة الأكثر رعاية فقد أدى إلى تقييد الميزة التي توفرها المعاملة القائمة على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية، وينبغي للأونكتاد أن يساعد أقل البلدان نمواً بآليات من شأنها أن تخفف من آثار ذلك الضعف الذي لحق بالأولويات. أما الخدمات التي تقدم من خلال التنقل المؤقت لليد العاملة فتشكل مجالاً من مجالات التصدير التي تهم أقل البلدان نمواً، وقد طلب إلى أعضاء منظمة التجارة العالمية وضع آلية مناسبة للحصول على نحو فعال على الخدمات من أقل البلدان نمواً. وينبغي للأونكتاد أن يقدم المشورة لأقل البلدان نمواً في هذا الصدد. أما صادرات أقل البلدان نمواً فتتركز على المنتجات الأولية، وينبغي للأونكتاد أن يوصي بسبل للحصول على مكاسب معقولة من هذه المنتجات. وللأونكتاد أيضاً دور يقوم به في مساعدة أقل البلدان نمواً على الاستفادة من فرص التجارة عن طريق معالجة القيود القائمة في جانب العرض.

٩- تكلم ممثل بيلاروس فقال إن انضمام كمبوديا ونيبال كان نتيجة إيجابية لتنفيذ برنامج عمل الدوحة. أما بالنظر إلى فشل اجتماع كانكون فإنه ينبغي للقوى الاقتصادية الرئيسية أن تقيم بوضوح المخاطر التي ينطوي عليها تأخير مفاوضات منظمة التجارة العالمية وانضمام البلدان إليها. أما توفير فرص متكافئة لجميع البلدان للاستفادة

من نظام التجارة المتعدد الأطراف فمن شأنه أن يساعد في ضمان السلم والأمن والاستقرار في الأجل الطويل. وقد منحت بيلاروس أفضليات تجارية غير متبادلة للبلدان النامية ولأقل البلدان نمواً، وأنشأت المركز الوطني لنقل التكنولوجيا المفتوح للتعاون مع جميع البلدان المهتمة بذلك، بما فيها البلدان النامية. ويعتبر الاندماج الكامل والمنصف في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري المتعدد الأطراف أولوية من أولويات السياسة الخارجية لبيلاروس. وتعتبر عضوية منظمة التجارة العالمية وسيلة هامة لبيان نوعية وموثوقية النظام التجاري الخارجي لبلد من البلدان أمام المستثمرين والشركاء التجاريين، ومن شأن الانضمام المبكر إلى منظمة التجارة العالمية أن يساهم في التنفيذ الفعال للإصلاحات الاقتصادية. أما إطالة أمد مفاوضات الانضمام بحيث يستغرق سنوات عديدة دون مرر فلا يمكن اعتبارها أمراً عادياً، وينبغي لعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن تستند إلى قواعد واضحة وأطر زمنية محددة. ومطلوب وجود نهج مفرد لكل بلد يريد الانضمام.

١٠- تكلم ممثل كندا مؤيداً القول بضرورة التمسك بنظام التجارة المتعدد الأطراف والحاجة إلى مزيد من التماسك والثبات في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية. ورأى في الاجتماع الوزاري في كانكون نكسة جماعية. وقال إنه من غير المجدي توجيه اللوم في ذلك، وينبغي أن يكون الهدف الآن هو التوصل إلى اتفاق بشأن السبيل إلى السير قدماً بجدول أعمال الدوحة. والضمانة الفضلى على الصعيد العالمي لدخول الأسواق والتعامل التزيه تكمن في وضع قواعد واضحة ويمكن التنبؤ بها للتجارة المتعددة الأطراف. أما حصيلة اجتماع كانكون فقد أكدت من جديد الحاجة إلى إصلاح زراعي أساسي، وإلى إتاحة فرص دخول السلع والخدمات إلى الأسواق. وفيما يتعلق بمذكرة الأمانة، قال إن معايير التنمية تبرر إجراء المزيد من المناقشة في الأونكتاد وفي منظمة التجارة العالمية. غير أن الأمر متروك لكل عضو من أعضاء منظمة التجارة العالمية لتقرير ما إذا كانت حصيلة المفاوضات قد ساهمت في تنميته هو، وذلك يعتمد أيضاً على عدد من العوامل التي لا تتصل اتصالاً مباشراً بالمفاوضات التجارية مثل السلم والأمن والإدارة الفعالة والنمو الاقتصادي العالمي، وخصائص كل بلد بمفرده. وينبغي لمعايير التنمية أن تستند إلى خط أساس من المعلومات الموثوقة والمؤشرات القابلة للقياس، ويمكن للأونكتاد أن يساعد في تطوير أدوات لوضع خطوط الأساس والمعايير والمؤشرات هذه.

١١- وقال ممثل كوبا إنه يُنظر إلى برنامج عمل الدوحة على أنه برنامج إنمائي لأنه يجري للمرة الأولى في تاريخ منظمة التجارة العالمية إعطاء الأولوية للقضايا البالغة الأهمية للبلدان النامية. ولذا كان من المناسب بعد المؤتمر الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في الدوحة العمل بصورة رئيسية على إيجاد حلول لاحتياجات وشواغل البلدان النامية. ومضى يقول إن أعضاء منظمة التجارة العالمية لم يتمكنوا للأسف من إحراز تقدم في القضايا التي تهم البلدان النامية إلى أقصى حد. ورأى أن المفاوضات قد افتقرت إلى الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على الخلافات التي قامت بينهم بشأن قضايا الزراعة والوصول إلى الأسواق والمعاملة الخاصة والتفاضلية وقضايا التنفيذ. وأشار إلى أن هذه الحالة، واقتراها بتزايد لجوء الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى سياسة الحماية، بالإضافة

إلى الإلحاح لقبول التفاوض بشأن قضايا سنغافورة، جميعها عوامل أضرت بعملية التفاوض ولعبت دوراً في فشل كانكون. وينبغي أن يسعى أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى إضفاء مضمون إنمائي حقيقي على برنامج عمل الدوحة بتوفير المعاملة الخاصة والتفاضلية التي تُراعى فيها الاحتياجات المالية والتجارية للبلدان النامية. وأخيراً، قال إن الأونكتاد يلعب دوراً هاماً في دعم البلدان النامية في مجال المفاوضات التجارية.

١٢- وأشاد ممثل جمهورية ترازيا المتحدة بدور الأونكتاد في تحسين فرص التجارة والتنمية أمام البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً. وأعرب عن ارتياحه للنتائج التي أحرزها المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية. وقال إن بلده سيشعر بالأمان في التجارة الدولية عندما تتخذ تدابير الإصلاح والدعم اللازمة لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ولن يتسنى النجاح في المفاوضات المتعددة الأطراف إلا إذا كان دعم نظام تجاري متعدد الأطراف يفيد جميع أعضائه ليس دعماً حقيقياً فحسب بل أيضاً دعماً يؤكد إجراءات وتدابير محددة. وأكد أن ترازيا ملتزمة بالعملية متعددة الأطراف وأنها تتوق إلى المشاركة في مزيد من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وتشارك ترازيا بدور نشط في التكامل الإقليمي في أفريقيا، وفي التعاون الأوسع نطاقاً بين بلدان الجنوب، وفي المفاوضات التجارية الجارية بين مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. وأشار إلى أن الأونكتاد يلعب دوراً هاماً في دمج التجارة والتنمية وبناء القدرات وأن باستطاعته أن يكفل تنسيق الجهود المبذولة لتحقيق التقارب وأن يضمن التجارة العادلة على نطاق العالم. وشكر مجتمع المانحين لدعمه للأونكتاد وطلب زيادة الدعم المالي للتصدي لحجم العمل الضخم المطلوب لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في إطار برنامج عمل الدوحة.

١٣- وأكد ممثل فنزويلا أهمية العمل الذي تقوم به أمانة الأونكتاد في مجال المفاوضات التجارية والتنمية. وقال إن الأونكتاد منظمة رئيسية في مجال البحوث والتعاون التقني ومساعدة البلدان النامية، وفي معاونة البلدان النامية على دراسة المسائل المتصلة بالتجارة من منظور إنمائي. وقال إن من المهم أن يتمكن الأونكتاد من مواصلة أداء مهامه في مجال المفاوضات التجارية والتنمية. ولتحقيق ذلك، ينبغي توفير أموال كافية للأونكتاد.

١٤- وقال ممثل المكسيك إن التجارة مهمة للنمو الاقتصادي. ومضى يقول إن عوامل الفشل في التوصل إلى اتفاق في كانكون بدأت منذ فترة طويلة قبل انعقاد المؤتمر، وإنه ينبغي ألا يعزى هذا الفشل إلى نقص الشفافية في الإجراءات. وأوضح أن الأسباب تشمل عدم وضوح ولاية الدوحة فيما يتعلق بمختلف القضايا، بما في ذلك قضايا سنغافورة؛ واختلاف التفسيرات المتعلقة بالتنمية، وتعارض المواقف بشأن قضايا مثل الدلالات الجغرافية؛ والفشل في الالتزام بالمواعيد النهائية المحددة للولاية؛ وتأخر الاتحاد الأوروبي في إصلاح السياسة الزراعية المشتركة؛ وعدم استجابة البلدان المتقدمة لمبادرة القطن؛ وتشدد بعض الأعضاء. وأشار إلى أن مسؤولية الفشل في كانكون تقع على جميع الأعضاء، كما يقع عليهم واجب العودة إلى المفاوضات. وقال إنه ينبغي تعزيز التقارب الذي تحقق في

كانكون، وإرجاء أي إصلاح مؤسسي لمنظمة التجارة العالمية إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق شامل. وأخيراً، أعرب عن دعم المكسيك للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد.

١٥- وأبدي ممثل صندوق النقد الدولي دعمه لبرنامج عمل الدوحة الذي يجب أن يكون مضمونه هو إدخال تحسينات واسعة النطاق على شروط وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق والتقليل بصورة كبيرة من الدعم المشوّه للتجارة. وقال إن المسؤولية الرئيسية عن ذلك تقع على عاتق البلدان المتقدمة. ومضى يقول إنه يتعين أيضاً على البلدان النامية تقليل الحواجز أمام التجارة، ولا سيما التجارة فيما بين البلدان النامية. ووصف كانكون بالفشل وخيبة الأمل. وقال إنه ينبغي اعتباره إنذاراً يدفع المجتمع الدولي إلى العودة إلى مائدة المفاوضات بأسرع ما يمكن، مع التحلي بإرادة سياسية أقوى للتغلب على العقبات القائمة وبناء الثقة وإعادة برنامج عمل الدوحة إلى مساره. وأكد التزام صندوق النقد الدولي بمساعدة البلدان التي تواجه تحديات التكيف مع تأثير إصلاح التجارة المتعددة الأطراف. وقال إن صندوق النقد الدولي قد أعلن في كانكون عن مبادرة لتكليف دعم الصندوق وفقاً لمشاغل البلدان النامية إزاء ما يمكن أن تحدثه الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف من احتياجات متعلقة بموازن المدفوعات لأسباب منها على سبيل المثال تراجع الأفضليات أو فقدان إيرادات التعريفات أو غير ذلك من العوامل. ووفقاً لهذا الاقتراح، يلتزم الصندوق بتوفير الموارد المالية في سياق البرامج الجديدة أو الحالية المدعومة من الصندوق للأعضاء الذين يواجهون تأثيراً سلبياً صافياً قريباً على موازين مدفوعاتهم نتيجة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية. وسيستاور الصندوق مع البلدان المتلقية المحتملة وسائر الشركاء المعنيين، مثل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، بشأن هذه المبادرة لتنقيحها تمهيداً لعرضها على مجلس صندوق النقد الدولي قبل نهاية العام. وأعرب عن أمله في أن تساعد هذه الوسيلة الجديدة في تبديد المخاوف مما قد تعنيه تسوية الدوحة للبلدان النامية.

١٦- وأبرز ممثل الاتحاد الأفريقي أهمية إعادة برنامج عمل الدوحة إلى مساره لتحقيق وعوده الإنمائية بنجاح. وقال إن ولاية الدوحة تمثل الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي بإعادة توجيه منظمة التجارة العالمية نحو التنمية. واعتبر ذلك أمراً لا غنى عنه لتحقيق "نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز ويرتكز على القانون" وفقاً لما ينص عليه إعلان الألفية. وأشار إلى أن البلدان الأفريقية قد أكدت من جديد على نحو لا لبس فيه التزامها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. وأشار إلى أن هناك "تحالفاً كبيراً" قد نشأ في كانكون بين الاتحاد الأفريقي وأقل البلدان نمواً ومجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ. وكان الهدف من ذلك هو المساعدة في إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يراعي أضعف أعضائه، ويفيد فيه هؤلاء الأعضاء بدورهم النظام برمته. وشكر أمانة الأونكتاد لدعمها الاستشاري والتقني للبلدان الأفريقية، وبخاصة في أعمالها التحضيرية لمؤتمر كانكون الوزاري، ودعا إلى استمرار التعاون الوثيق بين الأونكتاد والاتحاد الأفريقي في سياق العملية التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر.

١٧- وقال ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إن عدم تحقيق توافق الآراء في كانكون يرجع إلى فشل أعضاء منظمة التجارة العالمية في تجاوز خلافاتهم الأساسية، وأشار إلى أن إصرار بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية على إدراج قضايا سنغافورة وعدم إحراز تقدم في مجال الزراعة، وبخاصة في إلغاء إعانات القطن في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كانا من عوامل التنافر القوية. وقال إن هذا الفشل قد يكون باهظ التكلفة من زاوية عدم الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة في برنامج عمل الدوحة، وإن تحول البلدان المتقدمة الرئيسية نحو الاتفاقات التجارية الإقليمية قد يسهم أيضاً في إضعاف النظام التجاري المتعدد الأطراف. ومضى يقول إن من التطورات الهامة التي شهدتها كانكون تمكن البلدان النامية من بناء تحالفات استراتيجية، شملت مجموعة الـ ٢٢ والاتحاد الأفريقي ومجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ وأقل البلدان نمواً. وأكد أن الأونكتاد يؤدي دوراً هاماً في دعم البلدان الأفريقية وأنه ينبغي الإشادة بتعاونه مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المجالات المتصلة بالتجارة. وأشار إلى أنه في مرحلة ما بعد كانكون، ستحتاج البلدان الأفريقية إلى مزيد من المساعدات التقنية وبناء القدرات وسيتعين على الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة القيام بدور داعم نشط.

-----